

Distr.: General
13 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٥٥ من القائمة الأولية*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام المقدم رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني

موجز تنفيذي

أعد هذا التقرير رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/58/817 و Corr.1). ويقدم التقرير تعليقات على بعض توصيات الفريق من منظور الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويقدم، في بعض الحالات، اقتراحات محددة بشأن تنفيذها، قد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر إليها بعين الاعتبار.

ويوجه الأمين العام عناية الجمعية العامة إلى تقرير الفريق. ومن شأن توسيع وتعميق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية أن يضاعف من تعزيز المناقشات التي تجريها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على السواء، بشأن القضايا ذات الأهمية العالمية. وي طرح الفريق حجة مقنعة لأن تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر تطلعا إلى الخارج. ومن المواضيع الهامة الأخرى التي طرحها الفريق ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بـ "ربط العالمي بالمحلي". واستنادا إلى توصيات الفريق، يقدم هذا التقرير عددا من الاقتراحات والإجراءات المحددة في ما يتعلق بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية، وفي عملية الاعتماد، وتحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، وتعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة في ما يتعلق بإشراك المنظمات غير الحكومية.



أولا - مقدمة

١ - ألقى تقرير الذي صدر منذ عامين، المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)، نظرة متفحصة على الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية^(١) بالنسبة إلى عمل الأمم المتحدة، وذكر التقرير:

"إن الشبكات العالمية الآخذة في الاتساع لهذه المنظمات غير الحكومية تضم في الواقع كل أنماط المنظمات، ابتداء من المجتمعات القروية حتى مؤتمرات القمة العالمية، وكل قطاع من قطاعات الحياة العامة تقريبا، من توفير القروض المتناهية الصغر وتقديم لوازم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى ممارسة الأنشطة الفاعلة في مجالات البيئة وحقوق الإنسان."

٢ - وكما أوضحت في ذلك التقرير، فإن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قديمة قدم الميثاق ذاته. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز النظام الذي يتم من خلاله تيسير هذا التفاعل. ولهذا السبب، عيّنت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ فريقا من الشخصيات البارزة تولى رئاسته فرناندو إنريكيه كاردوسو رئيس البرازيل السابق. وقد عمل الفريق بصورة متفانية على مدى العام الماضي، فتدارس بعمق الممارسات القائمة، وأجرى مشاورات على نطاق واسع مع الأطراف المهتمة بالأمر، واقترح أفضل السبل لإدارة العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وصدر تقرير الفريق (انظر A/58/817 و Corr.1) في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ويتضمن ٣٠ اقتراحا محددا للإصلاح والتحسين.

٣ - وبإدنى ذي بدء، من المهم التأكيد على أن الأمم المتحدة هي منظمة حكومة دولية تتخذ فيها دولها الأعضاء القرارات المتعلقة بها، وستظل كذلك. ويمكن تناول الاقتراحات القيمة التي قدمها الفريق في سياق عملية التحديث الجارية والتغيير المؤسسي الذي مرت به خلال العقد الماضي. ومن شأن توسيع وتعميق العلاقة مع المنظمات غير الحكومية أن يضاعف من تعزيز المناقشة الجارية على صعيد المؤسسة والمنظمات غير الحكومية على السواء. ويتيح ذلك فرصة أمام الأمم المتحدة لتحسين أثرها في عالم تغير تغيرا ملحوظا عن العالم الذي كان قائما حينما أنشئت الأمم المتحدة منذ قرابة ستين عاما.

٤ - وفي الاقتراح الأول على وجه التحديد، يطرح الفريق حجة مقنعة مؤداها أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون منظمة أكثر تطلعا إلى الخارج، وأن تستخدم أكثر دورها كآلية

(١) لأغراض هذه الوثيقة، سوف يستخدم مصطلح "المنظمات غير الحكومية" وفقا لدلالته اللغوية التقليدية في الأمم المتحدة بما يتماشى مع الإشارة الواردة في المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة.

عالمية لعقد الاجتماعات بين دوائر متنوعة إزاء قضية بعينها. وإني أوافق تماما على أن توسيع نطاق المشاورات بين الأمم المتحدة ومختلف الدوائر وتيسير مساهمتها في المناقشات المعنية ذات الأهمية العالمية يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحسين النوعية والعمق في ما يتعلق بتحليل السياسات والتوصل إلى نتائج يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها، بما في ذلك في شكل إقامة شراكات. وبوسع شراكات أصحاب المصالح متعددي الأطراف المساعدة في وضع استجابات مبتكرة للقضايا الحرجة. وعلى نفس المنوال، يمكن للمداولات التي تجرى في اجتماعات الأمم المتحدة أن تكون أكثر ثراء وأكثر تنوعا، وأن تكون مترسخة في الوقت ذاته على أرض الواقع. ومن شأن زيادة المشاركة الفعالة مع المنظمات غير الحكومية أن تضاعف أيضا من احتمال تفهم وتأيد القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة بصورة أفضل من جانب جمهور أوسع نطاقا وأكثر تنوعا.

٥ - ومن المواضيع الهامة الأخرى التي كانت موضع ترحيب في تقرير الفريق ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بـ "ربط العالمي بالخلي". ولقد كان للأهداف الإنمائية للألفية دورها الفعال في تحقيق التلاحم بين أداء منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري وفي تنسيق عملياتها في إطار البرنامج الإنمائي المنبثق عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة. وسوف يتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الأخذ بنهج تعاوني أتاحته الشراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في الميدان. ومن شأن تركيز الاهتمام على الأهداف الإنمائية للألفية أن يهيئ الفرصة أيضا للوقائع المحلية على المستوى القطري أن تُعمل أثرها في المداولات العالمية.

٦ - وإني أوجه عناية الجمعية العامة إلى تقرير الفريق، وآمل أن تلقى توصياته ما تستحقه من دراسة متأنية وإيجابية. ويقدم هذا التقرير تعليقات على بعض توصيات الفريق من منظور الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويقدم في بعض الحالات اقتراحات محددة بشأن تنفيذها، قد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر إليها بعين الاعتبار. ويتمحور هيكل التقرير حول العناوين الفرعية السبعة التالية:

- زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية؛
- إنشاء صندوق استئماني لزيادة مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية؛
- تحسين عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية؛
- تحسين الحوار بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

- تحسين المشاركة مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري؛
- بحث توسيع مكتب الشراكات؛
- إدارة عملية التغيير.

ثانياً - زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية

٧ - زادت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية زيادة هائلة خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة كنتيجة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمرات الاستعراض الخاصة بها التي تعقد كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال المشاركة في هذه المؤتمرات. وتحضر المنظمات غير الحكومية الآن عموماً المداولات الحكومية الدولية لكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتشارك في طائفة كبيرة من الآليات الاستشارية والشراكات. وعلى مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، وضعت مجموعة متنوعة من طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٨ - ومن شأن مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تنظيم نفسها في إطار شبكات عامة تركز على قضايا محددة أن يؤثر على شكل مشاركتها في أعمال المنظمة وعلى نتيجة هذه المشاركة. ولقد كانت هناك أمثلة كثيرة في الماضي على هذه الشبكات التي يسّر وجودها كثيراً من القيام بالعملية الاستشارية. وإني أرحب بالاقترح ٢٣ في تقرير الفريق، الذي يشدد على أنه ينبغي للفتات الرئيسية المستهدفة للمنظمات غير الحكومية أن تقوم نفسها باتخاذ خطوات صوب تشكيل تجمعات أو شبكات موسعة للمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة. وهذه التجمعات ستجعل من السهولة. يمكن الاضطلاع بالعمليات التي تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة تعنى بقضايا محددة على نحو ما يوصي به الفريق في الاقتراح ٥.

ألف - الجمعية العامة

٩ - قامت الجمعية العامة ولجانها الرئيسية بإشراك المنظمات غير الحكومية بصورة متزايدة في مداولاتها، سواء بصورة غير رسمية، عن طريق اجتماعات الموائد المستديرة وأفرقة المناقشة، أو بصورة رسمية، من خلال توجيه الدعوات لحضور الدورات الاستثنائية والمؤتمرات التي تعقد برعايتها، ومؤخراً من خلال الحوار الرفيع المستوى الذي يجري كل سنتين. ومن ثم، فإن الجمعية العامة تتحرك بالفعل، إلى حد ما في الاتجاه المبين في الاقتراح ٦.

١٠ - بيد أنني أشاطر الفريق ما أعرب عنه من وجهة نظر مؤداها أن المنظمة ستستفيد من توسيع وتوحيد هذه الممارسات لكي تصبح أحد العناصر ذات الطابع المنتظم في أعمال

الجمعية العامة. وعلى سبيل المثال، يمكن للجمعية العامة، قبيل انعقاد أحداث هامة، أن ترسي الممارسة المتعلقة بإجراء جلسات استماع تفاعلية بين الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية ممن يتمتعون بالخبرة اللازمة بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال. وفي العام المقبل، يمكن "على سبيل التجريب" تنظيم جلسة استماع من هذا القبيل قبل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر عقده في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وسيجرى تقاسم الآراء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٢).

١١ - ويمكن للجمعية العامة أن تتفق أيضا على عقد جلسة استماع غير رسمية مدتها يومان قبل افتتاح دورة الجمعية العامة من كل عام، حول جدول أعمال يتم تحديده بالتشاور بين رئيس الجمعية العامة، ومكتبها، وممثلي المنظمات غير الحكومية. ويمكن الشروع في هذه الممارسة بالنسبة للدورة الستين للجمعية العامة على أساس تجريبي، وأن تقيّم بعد خمس سنوات، لكي يتوافق ذلك مع استعراض العشر سنوات لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية.

١٢ - وتناقش في الفرع الرابع من هذا التقرير المسائل المتعلقة باعتماد المنظمات غير الحكومية والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بمشاركتها في الجمعية العامة.

باء - مجلس الأمن

١٣ - شجع الفريق مجلس الأمن في الاقتراح ١٢ على أن يزيد من اتصاله بالمنظمات غير الحكومية. ولقد قام مجلس الأمن باتخاذ عدد من الخطوات في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة. وتم الرجوع كثيرا إلى صيغة آريا^(٣) للمشاورات مع المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠٠٤ فقط، دعا الأمين العام ممثلي المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية للمشاركة في مناقشتين مفتوحتين: إحداها عن دور الأعمال التجارية في منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، و الأخرى عن دور المجتمع المدني في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وقام أيضا أعضاء مجلس الأمن، في البعثة التي قاموا بها مؤخرا إلى جنوب أفريقيا، بالتفاعل على نطاق واسع أثناء البعثة مع الجهات المستهدفة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية.

(٢) قرار الجمعية العامة دإط - ٢/٢٦، المرفق.

(٣) اجتماعات غير رسمية يدعو إليها ويستضيفها أحد أعضاء مجلس الأمن مع منظمة غير حكومية واحدة أو أكثر، أو مع خبراء آخرين، ولكن لا تدون لها مضبوطات.

١٤ - ولإني أشجع مجلس الأمن على إيجاد السبل التي من شأنها زيادة تعزيز علاقته بالمجتمع المدني. ويمكن توفير الأموال الإضافية سواء من الصندوق الاستئماني المشار إليه في الفرع الثالث من هذا التقرير، أو من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل زيادة مشاركة العناصر الميدانية الفاعلة التابعة للمنظمات غير الحكومية في اجتماعات مجلس الأمن. ولاحظت أيضا توصية الفريق بأن تنشأ لجان تحقيق مستقلة في إثر العمليات التي يصدر المجلس تكليفات بها. وفي اعتقادي أن هذه الآلية الرسمية يمكن الاحتفاظ بها لحالات خاصة. بيد أن المجلس قد يرغب في اعتماد الممارسة المتمثلة في إجراء شكل من أشكال التقييم، تساهم فيه منظمات غير حكومية مختارة، في أعقاب الانتهاء من كل بعثة للسلام على حدة.

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٥ - في السنوات الأخيرة، كثف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية بشكل كبير من مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المعتمدة، والمؤسسات، والبرلمانيون، والسلطات المحلية فضلا عن القطاع الخاص. وقد أثرى ذلك أعمال المجلس وهيئاته الفرعية. وقد أعلن المجلس العديد من المبادرات الناجحة لأصحاب المصلحة المتعددين، من بينها فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبالمثل، قامت لجنة التنمية المستدامة بإشراك ممثلي المجتمع المدني خلال دورتها الاستعراضية لعام ٢٠٠٤. ويمكن محاكاة هذه الممارسة في الهيئات الفرعية الأخرى للمجلس وفي المجلس نفسه.

دال - البرلمانين

١٦ - اتخذت مشاركة البرلمانين في عمل الأمم المتحدة أشكالا عديدة على مر الأعوام. وساعدت مشاركتهم في الوفود الوطنية ومن خلال مختلف المنظمات البرلمانية على جعل المنظمة أكثر التصاقا بالمواطنين وممثليهم. وقام الاتحاد البرلماني الدولي بوجه خاص بدور فعال في إيجاد تفاعل أكثر تواترا بين الأمم المتحدة والبرلمانيين، وهو الدور الذي اعترفت به الأمم المتحدة حينما منحت الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب.

١٧ - وأتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي القيام بالمزيد من أجل تعزيز روابط المنظمة مع البرلمانين والبرلمانيين. وتحدد الاقتراحات ١٣ إلى ١٦ عددا من الخطوات التي أوجه إليها عناية الجمعية العامة. وكخطوة أولية، فإنها قد ترغب أيضا في تنظيم ودعم عقد اجتماعات للبرلمانيين في عام ٢٠٠٥ لمناقشة القضايا المعروضة على الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر عقده في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، قد ترغب الجمعية العامة في التوصية بعقد اجتماعات للبرلمانيين على كل من

الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، في أوائل عام ٢٠٠٦، أو تنظيم هذه الاجتماعات أو دعمها لكي توفر مدخلات للاجتماع الذي سيعقد لاستعراض إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المقرر عقده في وقت لاحق من ذلك العام. ومن خلال التجربة، يمكن لهذه الاجتماعات أن تتحول إلى منتديات للسياسة العامة على النحو المشار إليه في الاقتراح ١٥.

هاء - السلطات المحلية

١٨ - تعاملت الأمم المتحدة دائما مع السلطات المحلية كشركاء رئيسيين، لا سيما في ما يتعلق بالعمل الإنمائي والإنساني على الصعيد المحلي. فبالنسبة لمعظم سكان العالم، يكون للسلطات المحلية أشد تأثير مباشر على حياتهم في مجالات من قبيل المياه والمرافق الصحية، والتعليم، والخدمات الصحية. وخلال العقد الماضي، أنشئت شبكات عالمية من السلطات المحلية، وبخاصة رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية، مما سهل كثيرا من الحوار بين السلطات المحلية المنظمة والأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، أنشئت في عام ٢٠٠٠ لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية لتعزيز الحوار الدولي مع السلطات المحلية حول القضايا الإنمائية، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وجرى أيضا توسيع المشاركة المباشرة للسلطات المحلية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة). وهذا الاتجاه مدعاة للترحيب، وإني أشجع الدول الأعضاء على مواصلة تيسير مشاركة السلطات المحلية والروابط التابعة لها في الهيئات الحكومية الدولية. ومرة أخرى، فإن الجمعية العامة، إذا ما قررت عقد جلسة استماع أمام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنها قد ترغب في توجيه الدعوة إلى السلطات المحلية والروابط التابعة لها. وستواصل الأمم المتحدة استكشاف فرص تعزيز مشاركة السلطات المحلية، لا سيما من خلال الأعمال التي يضطلع بها ممثل الأمم المتحدة، وأيضا من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وغيرها من أجزاء منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

ثالثا - إنشاء صندوق استثماري لزيادة مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية

٢٠ - حسبما جرى إبرازه في تقرير الفريق، تتسم الزيادة في مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية بشيء من الاختلال في التوازن: فالمنظمات غير

الحكومية من البلدان النامية ناقصة التمثيل. ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم توفر الموارد للمنظمات غير الحكومية من البلدان النامية لتغطية تكاليف السفر والإقامة. وفي الوقت نفسه، كان من بواث تشجيعي ما لاحظته من زيادة في عدد المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية التي أصبحت ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الماضي. وعلى سبيل المثال، فإن المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في أفريقيا تمثل الآن ١١ من المجموع - بزيادة عن النسبة التي كانت عليها في عام ١٩٩٦ وهي ٤ في المائة. وبوجه عام، فإن نسبة ٣٠ في المائة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس توجد مقرها في العالم النامي، ويعزى ذلك جزئياً إلى الجهود التي بذلتها الأمانة العامة في هذا الصدد.

٢١ - وساعد على مشاركة الممثلين من البلدان النامية في المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً الدعم السخي المقدم من مجموعة من الصناديق الاستثمارية لمؤتمرات بعينها. على أنه لا يوجد صندوق من هذا القبيل لتمويل المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ومن هنا كان انخفاض مستوى حضور ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في الاجتماعات الدائمة للأمم المتحدة.

٢٢ - وسأقوم بإنشاء صندوق استثماري وحيد لتوفير الدعم المالي المتعلق بتكاليف السفر والإقامة لممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة القادمين من البلدان النامية لحضور اجتماعات حكومية دولية، وفقاً للاقتراح ٢٧ للفريق. وسيتم بالتشاور مع أصحاب المصلحة وضع خطة تفصيلية بالتكاليف، ومعايير تقديم الدعم، وإجراءات إدارة الصندوق. وإني أحث الدول الأعضاء على أن تساهم بسخاء في هذا الصندوق.

رابعاً - تحسين عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية

٢٣ - يقدم الفريق، في تقريره، عدداً من التوصيات بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل الإيجاز، يقترح الفريق ما يلي:

- (أ) تعتمد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة؛
- (ب) تنشأ عملية اعتماد وحيدة بالنسبة لجميع منتديات الأمم المتحدة؛
- (ج) تتولى لجنة تابعة للجمعية العامة مسؤولية استعراض جميع طلبات الاعتماد المقدمة من المنظمات غير الحكومية؛

(د) يتم تبسيط عملية الاعتماد؛

(هـ) يتم استعراض وتنسيق الحقوق والمسؤوليات المتصلة بمشاركة المنظمات غير الحكومية.

٢٤ وأود أن أقدم التعليقات والاقتراحات التالية في ما يتعلق بكل عنوان فرعي من هذه العناوين.

ألف - اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة

٢٥ تنص المادة ٧١ من الميثاق على أن يجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وليس في المادة ٧١ ما يحول دون قيام الجمعية العامة بدعوة المنظمات غير الحكومية للمشاركة في دوراتها وأعمالها. وهناك ميزة كبيرة لفتح الباب أمام زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية المعتمدة في الأعمال العادية التي تقوم بها الجمعية العامة. ويحدث ذلك الآن بالفعل بصورة غير رسمية من خلال أفرقة المناقشة، واجتماعات الموائد المستديرة، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات الدولية، وفي الدورات الاستثنائية للجمعية العامة وعمليات الحوار الرفيعة المستوى التي تقوم بها. ويتمثل أحد الخيارات الممكنة في بدء عملية الاعتماد مع اللجان الرئيسية، على أن تترك إلى مرحلة لاحقة مسألة الاعتماد للجلسات العامة. وإذا ما قررت الجمعية العامة أن تؤيد اعتماد المنظمات غير الحكومية لحضور لجائها الرئيسية، فإن سيتعين تحديد الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بهذه المشاركة.

باء - إنشاء نظام اعتماد وحيد

٢٦ - من شأن الأخذ بنظام وحيد لاعتماد المنظمات غير الحكومية في جميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات، بالاستناد إلى مجموعة واحدة من المعايير المتفق عليها، أن يتسم بالبساطة والاتساق والكفاءة، وذلك وفقا للبراهين المقنعة الواردة في تقرير الفريق. كما أنه سيسر إشراك المنظمات غير الحكومية في دراسة المسائل المعقدة التي تشعب فتشمل العديد من الهيئات الحكومية الدولية.

٢٧ - وبخصوص اقتراح الفريق توحيد عمليتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الإعلام، يظهر من تمحيص المسألة أن هناك فرقا هاما ينبغي إيضاحه بين عملية الاعتماد، التي تحكم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية، وعملية الانتساب، التي يُحول للمنظمات غير الحكومية بموجبها الحق في الاطلاع على وثائق الأمم

المتحدة ومراقبتها وموادها الاتصالية. فمن الواضح أن العملية الأولى هي عملية حكومية دولية في حين أن العملية الثانية ليست كذلك. ولا يبدو أن هناك أي فائدة تذكر في محاولة توحيد العمليتين أو الهياكل الداخلية للأمم المتحدة التي تعنى بهما.

جيم - تولي لجنة تابعة للجمعية العامة المسؤولية عن جميع طلبات الاعتماد

٢٨ - تسمح المادة ٧١ من الميثاق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية، وإن كان الميثاق لا يسمي آلية أو هيئة محددين لاعتماد تلك المنظمات. وعلاوة على ذلك، إذا كانت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية تعتبر، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣ (د - ٢) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦، الهيئة الحكومية الدولية المعنية للنظر في طلبات الحصول على مركز استشاري لدى المجلس، فإن بإمكان الجمعية العامة، إن هي قررت ذلك، أن تعتمد نظام اعتماد وحيد وأن تتحمل المسؤولية عنه. ويمكن تعيين إحدى اللجان القائمة التابعة للجمعية العامة، مثل مكتب الجمعية العامة، لهذا الغرض.

دال - تبسيط عملية الاعتماد

٢٩ - بغض النظر عما إذا كانت الدول الأعضاء ستقرر قبول التغييرات الثلاثة المبينة أعلاه أم لا، يمكن إجراء عدد من التغييرات التي من شأنها أن تحسن كفاءة عملية الاعتماد إلى حد كبير.

٣٠ - ويشير الفريق إلى أن العملية الحالية بطيئة ومكلفة وتخضع "لاعتبار وحيد هو عبء العمل"، وتقدم اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، المؤلفة حالياً من ١٩ دولة عضواً، توصيات بشأن الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس كل حالة على حدة. ويشكل العدد الكبير من الطلبات التي لم ينظر فيها بعد ضغطاً شديداً على عملية الاعتماد المثقلة بعبء العمل أصلاً.

٣١ - وقد بُذلت بعض الجهود لتحسين العملية. فعلى سبيل المثال، أنشئ مؤخراً نظام إلكتروني لإدارة الاجتماعات وتوثيقها وهو بمثابة لجنة لا ورقية، وتنشر حالياً معايير الاعتماد ومتطلباته في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت. وبذلت لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالمنظمات غير الحكومية جهوداً تستحق الثناء لتحسين أساليب عملها، عن طريق تبسيط استبيان المنظمات غير الحكومية، وإصدار توجيهات إلى تلك المنظمات عن تقديم التقارير ورصد جدول الاجتماعات وإعادة هيكلته لتحقيق قدر أكبر من الفعالية. وأدخلت

تحسينات مماثلة على عملية الاعتماد المتعلقة بالمؤتمرات العالمية الرئيسية. كما وضع عدد من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ممارسات جديدة لاعتماد المنظمات غير الحكومية.

٣٢ - غير أنه ما زالت هناك فسحة كبيرة لمواصلة عملية التبسيط. وإني أرحب بمقترحات الفريق، التي ستساهم مساهمة كبيرة، في حال تنفيذها، في تبسيط عملية الاعتماد. وفي الفقرة ١٣١ من تقرير الفريق، في جوهرها، يقترح الفريق وجهين رئيسيين من أوجه التحسين على النحو التالي:

(أ) أن تسند إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة مهمة إجراء فرز أولي مستفيض لطلبات الاعتماد التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، استناداً إلى معايير واضحة تحددها هيئة حكومية دولية؛

(ب) أن تزود الدول الأعضاء بقوائم موحدة للطلبات لتتظر فيها.

هاء - الحقوق والمسؤوليات المتصلة بالمشاركة

٣٣ - يتعلق الاقتراحان ٢٢ و ٢٣ بمختلف فئات المراكز التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية (العامة والخاصة والإدراج في القائمة) والفروق من حيث الحقوق المخولة بموجب المشاركة لكل مركز من المراكز. وهذه الفئات قائمة منذ عدة عقود، رغم إدخال بعض التغييرات الطفيفة عليها في عام ١٩٩٦. وسيكون من المفيد استعراض الفئات والمزايا المرتبطة بها، لا سيما في ضوء الممارسات غير الرسمية التي تطورت في السنوات الأخيرة. وقد ترغب الجمعية العامة أيضاً في النظر في إنشاء نظام موحد للحقوق والمسؤوليات المتصلة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية والدورات الاستثنائية للجمعية العامة.

٣٤ - وفي الوقت نفسه، تبرز مسألة مسؤوليات المنظمات غير الحكومية ومسؤولياتها. فعلى سبيل المثال، هناك حالياً أعداد كبيرة من المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة، لكنها لا تمثل حالياً لاشتراط تقديم تقارير كل أربع سنوات عن أنشطتها ومدى علاقتها بالغايات والأهداف العامة للمجتمع العالمي. وقد ترغب الدول الأعضاء في دراسة إمكانية وضع مدونة لقواعد السلوك، المذكورة في الاقتراح ٢٣ من اقتراحات الفريق، كإحدى الأدوات الرامية إلى كفالة تعهد المنظمات غير الحكومية بمقاصد الميثاق والعمل بطريقة تعكس الطابع الحكومي الدولي للمنظمة.

خامسا - تحسين الحوار بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٣٥ - يقترح الفريق عدة طرق يمكن للأمانة العامة من خلالها تكثيف الحوار مع المنظمات غير الحكومية. ويقترح على وجه الخصوص إتاحة ساحة عامة عالمية على الإنترنت لاستقصاء الرأي العام والتوعية بالمسائل الناشئة (الاقتراح ٣)، وعقد جلسات استماع عامة لاستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها عالميا (الاقتراح ٥). وبالفعل، تتفاعل الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية بطرق شتى. وأعتزم استعراض هذه التجارب واقتراحات الفريق بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية بغية تحديد أفضل السبل الكفيلة بتكثيف حوارنا معها.

٣٦ - ويقدم الفريق أيضا اقتراحات مفيدة بشأن كيفية تعزيز عمل الأمم المتحدة وتوضيحه لمجموعة واسعة النطاق من الفئات المستهدفة. وتقيم إدارة شؤون الإعلام حاليا اتصالات مع شبكة واسعة تنقل إليها معلومات عن عمل المنظمة، ولا سيما في المؤتمر التقليدي الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام وتشارك فيه مع المنظمات غير الحكومية. وإني، إذ أضع في الاعتبار الاقتراح الداعي إلى تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في المناقشات الحكومية الدولية، أطلب إلى إدارة شؤون الإعلام النظر في إمكانية توثيق الصلة بين عملها مع المنظمات غير الحكومية وأولويات الأجهزة الحكومية الدولية، حتى تتعزز أهمية ذلك العمل وأثره. وسيكون من المهم أيضا كفالة أن تؤدي أنشطة التوعية التي تضطلع بها الإدارة إلى تعزيز ودعم الأنشطة التي تقوم بها الإدارات والصناديق والبرامج الفنية.

٣٧ - وستتخذ عدة تدابير داخلية أخرى لتعزيز حوار الأمانة العامة مع المنظمات غير الحكومية. وتشمل هذه التدابير إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمنظمات غير الحكومية، ووضع مجموعة من أفضل الممارسات المتعلقة بمشاركة تلك المنظمات في أنشطة الأمم المتحدة، وذلك حتى يتسنى محاكاتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وعلاوة على ذلك، سيتيسر الاطلاع على الوثائق الرسمية بدرجة كبيرة من خلال تأمين الاستخدام المجاني لنظام الوثائق الرسمية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

سادسا - تحسين المشاركة مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري

٣٨ - أرحب بتشديد الفريق على تعاون جميع فروع منظومة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني على الصعيد القطري. فقد تطورت هذه العلاقة تطورا كبيرا على مدى العقود الثلاثة الماضية. وتعمل المنظمات غير الحكومية حاليا كشريك كامل في مجال وضع البرامج وتنفيذها، وتقوم بصورة متزايدة بإسداء المشورة والتحليل والدعوة في مجال السياسات العامة. وفي البلدان التي تمر بأزمات أو بمرحلة ما بعد الصراع، على وجه الخصوص، تعد

المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، شريكا حيويا مسؤولا عن التنفيذ، إذ لا يمكن تقديم المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة بدونها. كما أنها مشاركة رئيسية في بناء السلام، والمصالحة، والانتقال إلى الإدارة المدنية. وبطبيعة الحال، تظل الحكومات المحاور الرئيسي للأمم المتحدة في مجال التعاون على الصعيد القطري.

٣٩ - وتكتسي مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات الوطنية أهمية حاسمة في كفالة المسؤولية الوطنية عن تلك البرامج وفي ما لها من أهمية. وما فتئت المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة تيسر التشاور مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومشاركتها فيها على نطاق واسع، وقد حققت في عدة حالات نتائج لصالح الفقراء عن طريق المشاركة الحقة في عملية تشاورية كاملة.

٤٠ - وقد تواصل تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني بفضل مزيد من التركيز على نطاق المنظومة ككل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في وضع تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية وتنقيحها في نحو ٦٠ بلدا. كما تعكف اللجان الإقليمية حاليا على معالجة المسائل المتعلقة بقابلية المقارنة بين البيانات وتماشك السياسات، وهو مجال تعتبر مساهمة المنظمات غير الحكومية فيه مهمة أيضا. وهناك عدد متزايد من البلدان التي تقوم فيها مجموعات المجتمع المدني بدور ريادي في حملات الدعوة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، سواء كان ذلك بصفة فردية أم في إطار شراكة مع الأفرقة القطرية. وتعد المنظمات غير الحكومية أيضا جهات فاعلة رئيسية في إحراز تقدم ميداني، صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال.

٤١ - وتشجع منظومة الأمم المتحدة أيضا على إشراك المنظمات غير الحكومية في إعداد التقييمات القطرية المشتركة وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. لكن طبيعة ومدى مشاركتها متفاوتان، مما يبين ضرورة بناء قدرات إضافية على إجراء الحوار والتحليل في مجال السياسات العامة وتنفيذ البرامج. فحيثما طُورت القدرات في عمليات أصحاب المصلحة المتعددين، كانت النتائج مرضية. غير أنه سيكون من الضروري تأمين الموارد والقيادة على نحو يكفل أن تصبح أفضل الممارسات الحالية هي الممارسة الاعتيادية في المستقبل.

ألف - تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري

٤٢ - هناك عدد من التدابير الواعدة التي شُرع في العمل بها لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري. وأعتزم تعزيز هذه المبادرات ومحاكاتها في مواضع أخرى. وتعد عمليتا الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر فرصتين ذهبيتين

على المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة اغتنامهما لضمان ترجمة الأقوال إلى أفعال، وذلك عن طريق إفساح المجال لجميع الفئات المستهدفة، بما فيها البرلمانين والسلطات المحلية، للإسهام في تحقيق أهداف الحكومات المتفق عليها في الأمم المتحدة. وعلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة أن تواصل تيسيرها لمشاركة المنظمات غير الحكومية في تنظيم حملات التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية ورصد تحقيقها واستخدام تلك الأهداف كنقاط مرجعية للعمليات الوطنية المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفي جميع البلدان تقريرا، تقوم جهات مختلفة من منظومة الأمم المتحدة بتمويل دوري للحلقات العمل وعمليات تبادل الدروس المستفادة مع المنظمات غير الحكومية، مع التركيز بصفة خاصة على عمليات ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وتقديم تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية والدعوة إلى تنفيذها. كما تدعم الأمم المتحدة إنشاء أفرقة جامعة من المنظمات غير الحكومية في العديد من القطاعات، لا سيما في مجال الرعاية الصحية الأولية. فقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة أنصار المنظمات غير الحكومية للمنسقين المقيمين والممثلين المقيمين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بالمشاركة الفعلية لـ ٣٢ بلدا.

٤٣ - وحقت الأمم المتحدة أيضا تقدما حقيقيا في جهودها الرامية لموافاة جميع الشركاء والفئات المستهدفة بمعلومات عن عمل الأمم المتحدة. ومن أولى الخطوات المشجعة بهذا الشأن زيارة مواقع سهلة الاستخدام على الإنترنت، مثل قاعدة البيانات الوطنية في تانزانيا، وكفالة مشاركة المنظمات غير الحكومية في شبكات المعارف ومجموعات المناقشة.

باء - تعزيز قدرات نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على التعاون مع المجتمع المدني

٤٤ - اعترف الفريق بالدور المحوري الذي يقوم به نظام المنسقين المقيمين في جعل الجهات الشريكة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني تسعى معا لتحقيق الأهداف الوطنية. وإني أؤيد تأييدا كاملا توصيات الفريق بشأن ضرورة تطوير قدرات المنسقين المقيمين على تحديد الشراكات الرئيسية وتنظيمها والتوسط فيها (الاقتراحان ١٠ و ١١).

٤٥ - وقد طلبت إلى جميع المنسقين المقيمين أن يعينوا أخصائيا مؤهلا لديه خبرة ذات صلة في مجال التنمية ليشغل منصب منسق شؤون المجتمع المدني في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، بحيث سيتولى مهمة تنسيق إشراك وكالات الأمم المتحدة للمجتمع المدني في كل بلد على حدة، إلى جانب موظف مختص آخر يعينه مكتب المنسق المقيم حالما تتوافر الموارد لذلك (الاقتراحان ١١ و ٢٥). وبالمثل، سيطلب إلى المنسقين المقيمين إجراء دورات توجيهية، عند الاقتضاء، بغية إنشاء أو تعزيز شراكات مع فئات مستهدفة متعددة (الاقتراحان ٧ و ٢٨).

٤٦ - ويبحث على التشجيع اعتراف الفريق بأنه سيكون من المفيد إنشاء أفرقة استشارية تابعة للمنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري توجه تنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة (الاقتراح ١١). وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة تجريبية في بوتسوانا في عام ٢٠٠٣، وطلبت أن يقوم مزيد من المنسقين المقيمين بتشكيل لجان مماثلة، يشارك فيها خبراء في مجال التنمية من المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والسلطات المحلية، في إطار منتدى للتشاور والمشاركة في مجال السياسات العامة. وأعتقد أن ذلك سيكون وسيلة فعالة تمكننا من دعم الحكومات دعماً مطرداً عن طريق إشراك المنظمات غير الحكومية وتضييق الشقة بين الجانبين التشاوري والتنفيذي من عملنا.

٤٧ - وسأنشئ صندوقاً استثمارياً وأدعو المانحين الثنائيين والمؤسسات إلى دعمه، وإلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري وتمويل عملية بناء قدرات إضافية في مكتب المنسق المقيم. وسيتولى فريق عامل تابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، يرأسه البرنامج الإنمائي كمدير للصندوق، توجيه استخدام الصندوق (مثلاً عن طريق توفير الأموال الأساسية للأفرقة القطرية التي تقترح مبادرات مبتكرة)، ووضع استراتيجيات لمواصلة تعزيز التعاون المكثف مع المنظمات غير الحكومية. وستعمل المجموعة الإنمائية بصورة وثيقة مع مكتب الشراكات الموسع في الأمانة العامة، الذي ينبغي أن يكون عضواً في الفريق العامل المشار إليه أعلاه.

سابعاً - بحث توسيع مكتب الشراكات^(٤)

٤٨ - في إطار مجموعة الإصلاحات الثانية التي قدمتها في عام ٢٠٠٢، قررت إنشاء مكتب للشراكات لجعل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومكتب الاتفاق العالمي تحت نفس المظلة المؤسسية. وقد شُرع في إنشاء المكتب وأذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مؤخراً بإنشاء وظيفة أمين عام مساعد بما يوفر للمكتب قيادة رفيعة المستوى. واقتراح الفريق الداعي إلى توسيع نطاق مكتب الشراكات ليشمل فئات معنية أخرى هو اقتراح جدير بالنظر. ومن الممكن أن يضم مكتب الشراكات، بعد توسيع نطاقه، وحدة صغيرة لوضع سياسة عامة تنظيمية فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، ودائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية القائمة حالياً، فضلاً عن وحدة معنية بشؤون الاعتماد ووحدة للاتصال بالممثلين المنتخبين.

(٤) اقترح الفريق إنشاء مكتب لإشراك الفئات المستهدفة وشراكاتها. ولأغراض التبسيط، وبالنظر إلى أن الأمين العام قام مؤخراً بإنشاء مكتب للشراكات، سيستخدم المصطلح الأخير.

٤٩ - وفي الوقت الراهن، تتيح دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية معلومات وتقوم بأنشطة إعلامية بشأن عمل الأمم المتحدة. ويشير الفريق إلى أن هذه الدائرة تحظى باحترام كبير من لدن المنظمات غير الحكومية قاطبة وأنها تعتبر مصدرا موضوعيا ومفيدا للغاية للخبرات، والتوجيه لمنسقي منظومة الأمم المتحدة والأفرقة القطرية، والدعم للمنظمات غير الحكومية التي تشارك في اجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها. غير أن تمويلها الآن يتوقف على التبرعات التي قد تأتي أو لا تأتي، وهي تواجه صعوبة متزايدة في تمويل ميزانيتها من مصادر التمويل الموجودة. ومن شأن إدماجها في مكتب الشراكات أن يعزز مكانتها المؤسسية واستقرارها من حيث التمويل. غير أن ذلك سيتوقف على اتفاق تبرمه الجهات الراعية الـ ١٧ القائمة واتخاذ قرارات ذات صلة بشأن الترتيبات التمويلية.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، يمكن إقامة وحدات مستقلة للاعتماد والاتصال بالممثلين المنتخبين لتعزيز ودعم المبادرات المذكورة في الفرعين الثاني والرابع من هذا التقرير. وسيكون ذلك وفقا للاقتراحين ١٦ و ٢٠ من اقتراحات الفريق.

٥١ - ومن البديهي أن تكون لكل وحدة من الوحدات التنظيمية التي تعنى بالمنظمات غير الحكومية، والممثلين المنتخبين والقطاع الخاص هوية وغرض فريدان يكونان مصدر توجيه مستمر في وضع السياسات والنهج التي تلي احتياجاتها الخاصة على أحسن وجه. غير أنه من المستحب إيجاد مرتكز مؤسسي، ومزيد من التماسك بين النهج، ومن ثم التشتت الحالي للوحدات التي تعنى بمختلف جوانب الاتصال بين المنظمة ومختلف الشركاء. ويمكن أن يكون مكتب الشراكات محورا مركزيا ضمن نظام لامركزي ومثابة نقطة دخول وحيدة وأكثر بروزا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، على أن تحتفظ الإدارات والصناديق والبرامج الفنية بترتيبها الخاصة في مجالي الاتصال والتعاون. وبإمكان المكتب أيضا زيادة تعزيز تبادل الخبرات والاستفادة الجماعية.

٥٢ - ولا أتفق مع اقتراح الفريق إدماج أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في هذا الهيكل (انظر الاقتراح ٢٤). فسيكون من الصعب، من منظور فني، الإقناع بأهمية هذا المجال المواضيعي بالذات بالمقارنة مع غيره. وتقدم أمانة المنتدى الدعم الفني والدعم في مجال خدمات المؤتمرات للمنتدى، الذي يعتبر مسؤولا مسؤولية واضحة ومباشرة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فإن وجود الأمانة حاليا في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منطقي ومتسق من الناحية المؤسسية.

ثامنا - إدارة عملية التغيير

٥٣ - تتطلب التغييرات التي يتنبأ بها هذا التقرير إدارة ورقابة دقيقتين لكفالة تحقيق تحسن حقيقي في العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولهذا الغرض، من الضروري إدخال تحسينات على أربعة مجالات معينة.

٥٤ - أولاً، تدعو الحاجة إلى إجراء حوار أكثر تنظيماً واطراداً مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ ما جاء في هذا التقرير، وكذلك بشأن الطائفة الواسعة من المسائل التي يمكن أن تساهم فيها تلك المنظمات مساهمة قيمة. ورغم أنه يمكن لمكتب الشراكات القيام بدور تنسيقي مهم، فإن المسؤولية تقع على عاتق الإدارات والصناديق والبرامج لكفالة التشاور المنتظم مع الفئات المستهدفة المعنية في مجالات اهتمامها.

٥٥ - ثانياً، ينبغي إدماج الشواغل المتعلقة بإشراك الفئات المستهدفة وإقامة شراكات معها في عمليات المنظمة المتعلقة بالموارد البشرية، بما فيها التعيين والترقية والتقييم السنوي (انظر الاقتراح ٢٨). وسيعرض على الموظفين في مختلف المستويات دورات تدريبية لتحسين مهاراتهم في التعامل مع فئات مستهدفة أوسع نطاقاً، ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في عملهم، مع الاستعانة لهذا الغرض على وجه الخصوص بكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

٥٦ - ثالثاً، سيتطلب تنفيذ هذه التدابير موارد متواضعة لكنها جوهرية. وأعتزم الاستفادة قدر المستطاع من القدرات الموجودة واستخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضل لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. غير أن توسيع نطاق مكتب الشراكات ستترتب عليه آثار متواضعة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأناشد أيضاً الدول الأعضاء أن تقدم تبرعات سخية للصناديق الاستثمارية التي ستنشأ للأغراض المحددة المبينة في الفرعين الثالث والخامس من هذا التقرير.

٥٧ - وفي الختام، أود أنؤكد التزامي بتوفير القيادة اللازمة لإنفاذ هذه التغييرات، وسأشدد على أهميتها لكبار المسؤولين الإداريين لدي ولرؤساء وكالات الأمم المتحدة، بصفتي رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (الاقتراح ٢٩).

٥٨ - وسأقدم تقارير دورية إلى الجمعية العامة عن تنفيذ مختلف الإصلاحات المبينة في هذا التقرير.